إسهام الشيخ ناصر الدين الألباني
في خدمة سنة خير الأنام

د. خريبش عبد القادر

جامعة البليدة

الجزائر

kheribecheaek@gmail.com

تمهيد

إن السنة النبوية المشرفة نبراس ساطع في سماء العلم، يضيء الطريق لكل باحث ودارس؛ وهي المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم وهي المفصلة والشارحة والمبينة له، وفي السنة الكثير الذي يستحق من طلبة العلم الجهد والبحث والتنقيب.

فالسنة من أشرف العلوم وأغناها وعلى كل طالب علم ألا يتوانى في كل ما من شأن أن ينشر هذا العلم ويقدمها للناس بأيسر أسلوب وعليه أيضا ألا يتوانى في الدفاع عن السنة وتمييز صحيحها من مكذوبها، بكل الطرق العلمية المنتهجة فذلك من علامة الحب لصاحبها عليه أفضل الصلاة والسلام.

وقد بذل كثير من العلماء جهودا مضنية في خدمة السنة والدفاع عنها بكل ما أوتوا من علم وفقه وفطنة وسطروا أسمائهم، بيضاء ناصعة على صفحات التاريخ الإسلامي الزاخر بالعلم والمعرفة؛ فبارك الله في جهودهم وجعلها في ميزان حسناتهم.

وبيان جهود الشيخ الألباني في علم الحديث رواية والتي تمثلت في المطالب الآتية لهذا البحث:

المطلب الأول: جهوده في تصحيح الحديث.

المطلب الثاني: جهود الشيخ الألباني في الحديث الحسن.

المطلب الثالث: جهود الشيخ الألباني في الحديث الضعيف.

المطلب الرابع: خبر الآحاد وموقف الألباني منه.

المطلب الخامس: موقف الألباني من الاحتجاج بالمرسل والمعضل والمعلق والمدلس.

المطلب السادس: القواعد الحقة للتفقه في السنة.

المطلب الأول

جهوده في تصحيح الحديث

تبين الأمر بجلاء عن توافق منهج الشيخ الألباني في تعريف الحديث الصحيح، وتقسيمه مع منهج جمهور المحدثين في الجملة، وإن كان قد خالفهم في بعض الجزئيات التي لا تؤثر في المنهج العام، إذ أن منهج الشيخ الألباني في التصحيح هو: منهج المحدثين من عدم الاكتفاء بالنظر إلى ظاهر السند دون البحث عن علته، وأما موقف الشيخ الألباني من قواعد تصحيح الحديث فهي كالتالي:

- تصحيحه للحديث بتلقي العلماء بالقبول للحديث، ولكن بقيد إجماع علماء الحديث على ذلك.
- موافقة القرآن للحديث تعتبر شاهداً لا معياراً في التصحيح.
- عمل العالم وفتواه على وفق الحديث ليس دليلاً على صحة الحديث لا يأخذ بالكشف الصوفي، والمنامات، والذوق في تصحيح الحديث.
- مطابقة الواقع للحديث لا يستلزم صحته.
- لا يُصحح الحديث بالتجربة.
- شهرة الحديث ليست معياراً في تصحيح الحديث .

- لا يُصحح الحديث لوروده في كتاب مبوب.
- قولهم في الحديث "رجاله ثقات" أو "رجاله رجال الصحيح" لا يستلزم تصحيح الحديث.

المطلب الثاني

جهود الشيخ الألباني في الحديث الحسن

أولاً: موقف الألباني من الحديث الحسن بنوعيه

لقد صور الشيخ الألباني مسالة الحديث الحسن وما يتعلق بها من فروع فقال: الحديث الحسن لغيره، وكدا الحسن لذاته من أدق علوم الحديث وأصعبها لأن مدارهما على من اختلف فيه العلماء من رواته، ما بين موثق ومضعف، فلا يتمكن من التوفيق بينهما، أو ترجيح قول على الأقوال الأخرى، إلا من كان على علم بأصول الحديث وقواعده، ومعرفة قوية بعلم الجرح والتعديل، ومارس دلك عمليًا مدة طويلة من عمره مستفيداً من كتب التخريجات ونقد الأئمة النقاد عارفًا بالمتشددين منهم والمتساهلين، ومن هم وسط بينهم، حتى لا يقع في الإفراط والتفريط، وهدا أمر صعب قل من يصير له وينال ثمرته، فلا جرم أن صار هدا العلم غريبًا من العلماء، والله يختص ولهذا الخصوص لمسألة الحديث الحسن فغن لألباني آراء خاصة في بعض فروعها، وفيما يلي بيان ذلك.

ثانياً: تعريف الحديث الحسن عند الألباني: رغم أن منهج الألباني الصريح هو عدم التقليد والذي نص عليه بقوله إني لا أقلد أحدا في منهجي العلمي، فإنه في تعريف الحديث الحسن، يؤكد على الأخذ بقواعد المحدثين دون تقليد إذا كانت هذه القواعد مبنية على المنهج العلمي.

فقد سئل عن أول من أطلق الحسن بالمعنى الاصطلاحي؟، فقال: إن هذه المسالة تاريخية لا فائدة من ورائها، فان علماء الحديث إذا اجمعوا على اصطلاح معين، وتبعهم من بعدهم عليه يكون هذا الاصطلاح ملزماً، وإن لم يقل به من قبلهم[1]، ولما كان الحديث الحسن ينقسم إلى قسمين:

- حسن لذاته.
- حسن لغيره.

وفيما يلي أذكر تعريف كليهما عند السيخ الألباني من خلال تتبعي لمنهجه التطبيقي:

أ. **الحديث الحسن لذاته:** وافق الشيخ الألباني بعض أئمة الحديث في تعريفهم للحديث الحسن: فقد وافق ابن صلاح على تعريفه للحديث الحسن[2] لذاته و ذلك من خلال تقريره للتعريف الذي أورده ابن صلاح في "مقدمته".

وأقر كلام الحافظ ابن حجر في **"نخبة الفكر"** على تعريفه للحسن لذاته، بل صرّح على صحة هذا التعريف بقوله : "هذا التعريف على إيجازه اصح ما قيل في الحديث الحسن لذاته، و هو الذي توفرت فيه جميع شروط الحديث الصحيح المتقدمة، إلا أنه خف ضبط أحد رواته"[3].

---

[1] القول الحسن، لأحمد بن أبي لعنينين، ص ٣٤-٣٥.

[2] الباعث الحثيث، ١/١٣٤.

[3] نزهة النظر، بتعليق الألباني، ص٩١.

وبناء على ما سبق ذكره يتبين من كلام الألباني أن الحديث الحسن لذاته هو نفس تعريف الحديث الصحيح، الجامع للخمسة الشروط المتقدمة وهي:

- اتصال السند.
- عدالة الراوي.
- ضبط الراوي وحفظه.
- عدم الشذوذ.
- عدم وجود العلة.

إلا أن الحسن لذاته في الشرط الثالث و هو : ضبط الراوي مخالف للحديث الصحيح بكون الراوي في الحديث الحسن لذاته **"خفيف الضبط "** بدلا من أن يكون تام الضبط و أما تعريف الشيخ الألباني للحديث "الحسن لذاته " من خلال تطبيقه العملي في تحقيق الأحاديث، فقد سار على هذا المنهج في الحكم على الحديث بدرجة "الحسن لذاته " إذا كان الحديث يستحق هذه الدرجة.

ب. **الحديث "الحسن لغيره"**: المستقرئ لتعريفات الشيخ الألباني على كتب المصطلح، يجد أن الألباني موافق لعلماء الحديث في تعريفهم للحديث الحسن لغيره، فقد علّق على الحافظ ابن حجر في كلامه على الحسن لغيره بقوله : و قد اضطربوا فيه اضطراباً شديداً كما يتبين من الرجوع إلى **"الباعث الحثيث "** وغيره، وأنت إذ حفظت هذا سهل عليك التوفيق بين من يقول في حديث ما: إسناده حسن. و من يقول فيه : فيه ضعف.

فهو حسن باعتبار أنه فوق الضعيف، و هو فيه ضعف باعتبار النظر إلى أنه دون الصحيح؛ ولذا قال الحافظ الذهبي في رسالته **الموقظة**[1]: الحسن ما ارتقى عن درجة الضعف و لم يبلغ درجة الصحة.

وعليه يتبين أنّ الضعف نوعان:

الأول: يجعل الحديث حسنا دون الصحيح و لكن يحتج به.

والآخر: يجعل الحديث ضعيفا لا يحتج به.

وإذا عرفت ذلك، فاعلم أنّ تمييز أحد النوعين عن الآخر هو من أدق علوم الحديث وأصعبها، وذلك لصعوبة تحديد نوع ضعف الراوي، و هل هو يسير فيكون حديثه حسنا؟ أو كثير فيكون حديثه ضعيفا؟!

فلا جرم أن تختلف فيه الآراء – آراء العلماء -، بل رأي العالم الواحد، ولهذا قال الحافظ الذهبي في رسالته المذكور ة: ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج تحتها كل الأحاديث الحسان فيها، فانا على إياس من ذلك، فكم من حديث تردد فيه الحافظ هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد يوما يصفه بالضعف، ويوما يصفه بالصحة، ويوما يصفه بالحسن، وربما استضعفه وهذا حق فان الحديث الحسن يستضعفه الحافظ عن أن يرقيه إلى رتبة الصحيح، فبهذا الاعتبار فيه ضعف ما، إذ الحسن لا ينفك عن

[1] ص١٣.

ضعف ما، ولو انفك عن ذلك لصح بالاتفاق، فأحفظ هذا النص من هذا الإمام الفريد فإنه نفيس عزيز لا تجده في غيره[1].

وقد قال في بعض أجوبته: " قد ينقدح في نفس الباحث أحيانا تحسين حديث، وقد ينقدح في نفسه أحيانا تضعيف هذا الحديث، وان مما ينبغي ذكره أن الحديث الحسن لغيره، وكذا الحسن لذاته، من أدق علوم الحديث وأصعبها،لان مدارهما على من اختلف فيه العلماء من رواته ما بين موثق ومضعف، فلا يتمكن من التوفيق بينهما، أو ترجيح قول على الأقوال الأخرى، إلا من كان على علم بأصول الحديث وقواعده ومعرفة قوية بعلم الجرح والتعديل، ومارس ذلك عملياً مدة طويلة من عمره، مستفيدا من كتب التخريجات، ونقد النقاد عارفاً بالمتشددين والمتساهلين، ومن هم وسط بينهم، حتى لا يقع في الإفراط والتفريط، وهذا أمر صعب قل من يصبر له، وينال ثمرته، فلا جرم أن صار هذا العلم غريباً بين العلماء، والله يختص برحمته من يشاء[2]".

فالشيخ الألباني يقر كلا م الإمام الذهبي في دقة معرفة الحديث الحسن لغيره، وأنه من أدق علوم الحديث، لاختلاف العلماء واضطرابهم في رواته. أما الحسن لذاته فقد تقدم أنه كالصحيح إلا في مسالة **" ضبط الراوي "** فهو خفيف الضبط فلا يحتاج إلى صعوبة في التعريف.

ومع هذا كله فالشيخ الألباني وافق ا لمحدثين في تعرفهم للحسن لغيره، نظرياً أنه " الحديث الضعيف الذي لم يشتد ضعفه.

ثالثاً: أقسام الحديث الحسن عند الألباني:

بناءً على ما سبق يتبين أن تعريف الشيخ الألباني للحديث الحسن مبني على تقسيم هذا الحديث إلى قسمين هما: الحسن لذاته، و الحسن لغيره. و هذا يدل ضمنا أن الشيخ الألباني يرى أن الحديث الحسن ينقسم إلى قسمين و من خلال كلام الشيخ الألباني في هذا المطلب نجد أنه يصرح بتقسيم الحديث الحسن إلى قسمين:

قائلاً: "أن مسألة الحديث الحسن سواء لذاته، أو لغيره هي حقيقة لا مراء فيها، ولا جدال[3]".

و يقول أيضاً في رده على بعض المخالفين: "أنه لا يتبنى حقيقة ما عليه العلماء في علم المصطلح، من تقسيم الحديث الثابت إلى قسمين : صحيح، و حسن أي : لذاته، ثم تقسيمهما إلى صحيح و حسن لغيره[4]".

وتبين أن الشيخ الألباني يميز في تحقيقاته، في وضع الأحكام المناسبة للأحاديث فلا يرتقي الحديث الحسن إلى الصحيح إلا بشروطه.

فعلم من هذا أن الشيخ الألباني يقسم الحديث الحسن إلى قسمين: حسن لذاته وحسن لغيره؛ وهو كذلك في تحقيقاته العلمية فيحكم على الأحاديث بما تستحقه من المنزلة والمرتبة من الصحة والضعف.

---

[1] نزهة النظر لابن حجر، (٩١-٩٢).

[2] الدور في مسائل المصطلح والأثر، جمع الجيلاني، ص ٢٧.

[3] القول الحسن في كشف شبهات حول الاحتجاج بالحديث الحسن، لأحمد بن أبي لعينين، ص ١٦٥.

[4] النصيحة للألباني، ص ١١.

وفي رد الشيخ الألباني على طائفة معاصرة، ممن اشتغلت بعلم الحديث، وهي لا ترى العمل بالحديث الحسن، فقال منكرا عليهم، وموضحا لهم تقسيمات الحديث الحسن، ومنهج المحدثين في ذلك:

من المعلوم في علم الحديث، وعلم أصول الفقه أيضاً، أن الحديث: صحيح، أو حسن، أو ضعيف، ثم هناك تقسيمات أخرى لسنا الآن في صددها، فلو أن إنساناً ما من هؤلاء الشباب المحدثين اليوم المغرورين بعلمهم – والصحيح بجهلهم - لو قالوا: ما عندنا إلا صحيح، أو ضعيف، لا يوجد حديث وسط –حديث حسن - وبخاصة إذا ما قسمنا الحسن كالصحيح الحسن لذاته، وحسن لغيره هذه التقسيمات يريدون أن يزعموا أن لا نعترف بها تشملهم الآية السابقة شاققوا وخالفوا سبيل المؤمنين، فشاققوا الله ورسوله في ذلك - هذا من الجهة الشرعية. ومن الجهة الواقعة لا سبيل –أبدا- لمخالفة هؤلاء العلماء، لأن أي علم يمضي عليه القرون، والعلماء يتتابعون في البحث فيه، لا شك أنه يأخذ قوة، ويأخذ دعما من المتأخر دعما للمتقدم[1].

ففي هذا الكلام تصريح واضح، من الشيخ الألباني في منهجه في تقسيم الحديث الحسن إلى قسمين: " حسن لذاته، وحسن لغيره، وانه موافق لمنهج المحدثين في ذلك إلا أن كلامه في مقدمة" صحيح الترغيب والترهيب تفيد أنه أتى له شاهد.

ومن ثم يمكن القول أن الشيخ رحمه الله قد تمثلت أقواله في الآتي:

– وافق جمهور المحدثين في تعريف الحديث الحسن بقسميه "الحسن لذاته ولغيره".

– وافق المحدثين على تقسيم الحديث الحسن إلى قسمين، وإن كان قد زاد قسماً ثالثاً وهو "الحسن الصحيح"، وعرَّفه بأنه "الحديث الحسن لذاته إذا اعتضد بشاهد آخر" وأكد عليه حيث عرَّف اصطلاحه، وهو في المآل ليس مخالفاً للجمهور في ذلك إذ أن كل حسن لذاته إذا اعتضد بشاهد فيرتقي إلى أن يكون صحيحاً لغيره، وهو بين الحسن والصحيح في القوة.

وأما موقف الشيخ الألباني من قواعد تحسين الحديث فهي كالآتي :

– تحسينه للحديث بكثرة الطرق، بشرط أن لا يشتد ضعفها .

– تقوية الحديث الموصول بالمرسل إذا اختلف مخرج الحديث .

– الاستشهاد بالحديث المنقطع، وبحديث مجهول العين إذا احتف بالقرائن .

– تحسين الحديث بشهادة القرآن الكريم .

المطلب الثالث

جهود الشيخ الألباني في الحديث الضعيف

فيتمثل في الآتي:

– فمنهج الشيخ الألباني في تضعيف علة الحديث لعلة السند موافق للجمهور إلى حد كبير من الجهة النظرية، وأما من الجهة التطبيقية العلمية لقواعد المصطلح على تضعيف الحديث لعلة السند، فقد خالف المحدثين في بعض الأحكام على بعض الأحاديث، ويرجع هذا الاختلاف إلى أمور اجتهادية منها :

[1] الدور في مسائل المصطلح والأثر، ص٩٦.

– الاختلاف في توثيق الراوي وتضعيفه .

– الاطلاع على طرق للحديث، أو شواهد أخرى لم يطلع عليها الآخر .

– الأخذ ببعض القواعد في تصحيح الأحاديث، أو في تضعيفها بين التساهل، والتشديد .

وأما منهج الشيخ الألباني في تضعيف الحديث لعلة المتن فتتمثل في الآتي :

– وافق جمهور المحدثين في اعتبار النظر إلى ضعف الحديث لنكارة متنه دون الاكتفاء بظاهر صحة السند فقط .

وأما في الجمل الكلية لهذه القاعدة، فقد وافق الشيخ الألباني المحدثين في معظمها، وتفرد بأخذه بقاعدة تضعيف متن الحديث لعلة عدم عمل السلف به، وله مبررات في الأخذ بها إلا أن الصواب أنها غير معتبرة في ذلك .

الحديث الضعيف اصطلاحًا: هو كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن، فهو الحديث الضعيف[1]؛ ويتنوع الضعيف بالنظر إلى القسمة العقلية والنظرية، إلى أنواع عدة، فقد بلغت ثلاث مائة وواحد وثلاثين نوعاً[2]، والمحاولات لم تتوقف فقد أوصلها الشيخ السماحي إلى خمس مائة وعشرة مع إمكان الزيادة ، إذا اعتبرنا تفاصيل الشروط وفروعها.

أولاً: مذاهب العلماء في الحديث الضعيف:

طالما أن أسباب الضعف كبيرة ومتباينة والعلماء فيها مختلفون، فإنه تبعاً لهذه القاعدة اختلفوا في قبول الحديث الضعيف ورده، وعلى اعتبار أن الضعيف أنواع، أمكن أن نقول، إن الضعيف الذي لا يزول ضعفه، وهو ما عدمت فيه جميع صفات القبول فإنه لا خلاف في رده وعدم قبوله، وأما الضعيف الذي لا يصل إلى هذه الدرجة، وهو المحتمل الذي يزول ضعفه بمجيئه من طريق آخر يتقوى به، فإن الأمر فيه على ما بينه العلماء وحاصل هذه المذاهب:

أولاً: يعمل بالحديث الضعيف مطلقًا، أي في الحلال والحرام والفرض والواجب بشرط أن لا يوجد غيره، ذهب إلى ذلك بعض الأئمة كالإمام أحمد وأبي داود وغيرهم، وهذا محمول على ضعيف غير شديد الضعف، لأن ما كان ضعفه شديد فهو متروك.

الثاني: يستحب العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال من المستحبات والمكروهات، وهو مذهب جماهير العلماء من محدثين وفقهاء وغيرهم .

الثالث: لا يجوز العمل بالحديث الضعيف مطلقاً لا في فضائل الأعمال ولا في الحلال والحرام، نسب ذلك للقاضي أبي بكر بن العربي، وقال به الشهاب الخفاجي، والجلال الدواني، ومال إليه بعض العصريين من الكتاب.

ثانياً: موقف الألباني منه: يرى الشيخ الألباني أنه لا يعمل بالحديث الضعيف مطلقًا، لا في الأحكام ، ولا في فضائل الأعمال، ثم نقل عن القاسمي في قواعد التحديث قوله: حكاه ابن سيد الناس في عيون الأثر عن يحي بن

[1] علوم الحديث الحاكم، ص٤١، اختصار علوم الحديث ابن كثير، ص٣٢٢.

[2] الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، ص٢٧٦.

معين ونسبه لابن العربي، وهو مذهب البخاري ومسلم، وهو مذهب ابن حزم الظاهري، ثم قال: وهذا هو الحق الذي لا شك فيه عندي لأمور:

الأول: أن الحديث الضعيف إنما يفيد الظن المرجوح ولا يجوز العمل به اتفاقًا، فمن أخرج من ذلك العمل بالحديث الضعيف في الفضائل، لابد أن يأتي بالدليل، وهيهات ؟.

الثاني: أنني أفهم من قولهم:

في فضائل الأعمال: أي الأعمال التي ثبتت مشروعيتها بما تقوم به الحجة شرعًا، ويكون معه حديث ضعيف يسمى أجرًا خاصًا للمن عمل به، ففي مثل هذا يعمل به في فضائل الأعمال، لأنه ليس فيه تشريع ذلك العمل به، وإنما فيه بيان فضل خاص يرجى أن يناله العامل به وعلى هذا المعنى حمل القول المذكور بعض العلماء كالشيخ علي القارئ رحمه الله، وعلى هذا فالعمل به جائز إن ثبت مشروعية العمل الذي فيه بغيره مما تقوم به الحجة، ولكني أع تقد أن جمهور القائلين بهذا القول لا يريدون منه هذا المعنى مع وضوحه، لأننا نراهم يعملون بأحاديث ضعيفة لم يثبت ما تضمنته من العمل في غيره من الأحاديث الثابتة، مثل استحباب النووي، وتبعه المؤلف سيد سابق إجابة المقيم في كلمتي الإقامة بقوله: أقامها الله وأدامها، مع أن الحديث الوارد في ذلك ضعيف ، ومع ذلك فقد استحبوا ذلك مع أن الاستحباب حكم من الأحكام الخمسة التي لا بد لإثباتها من دليل تقوم به الحجة، وكم هناك من أمور عديدة شرعوها للناس واستحبوها لهم، إنما شرعوها بأحاديث ضعيفة لا أصل لما تضمنته من العمل في السنة الصحيحة، ولا يتسع المقام لضرب الأمثلة على أن المهم هنا أن يعلم المخالفون أن العمل بالحديث الضعيف في الفضائل ليس على إطلاقه عند القائلين[1].

وقد حدد الألباني شروطًا ثلاث لجواز العمل بالحديث الضعيف، هي:

- أن لا يكون موضوعاً.
- أن يعرف العامل به كونه ضعيفاً.
- أن لا يشهر العمل به.

المطلب الرابع

خبر الآحاد وموقف الألباني منه

الحديث خبر الآحاد هو ما يرويه شخص واحد، واصطلاحاً هو ما لم يجمع شروط التواتر[2].

ثانياً: حكم الآحاد من حيث القبول والرد عند الألباني:

أ. موقف الألباني منه:

يقول الألباني: إن القائلين بأن حديث الآحاد لا تثبت به عقيدة، يقولون في الوقت نفسه بأن الأحكام الشرعية تثبت بحديث الآحاد وهم بهذا فرقوا بين العقائد والأحكام فهل تجدوا هذا التفريق في النصوص المتقدمة من الكتاب والسنة كلا وأ لف كلا، بل هي بعمومها وإطلاقاتها تشمل العقائد أيضًا، وتوجب اتباعه صلى الله عليه

[1] تمام المنة في التعليق على فقه السنة، ص٣٤، ٣٦.

[2] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ص٢٦.

وسلم فيها لأنها بلا شك مما يشمله قوله أمرًا في الآية: "وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله امرًا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم"(الأحزاب، الآية ٣٦)، وهكذا أمره تعالى بإطاعة نبيه صلى الله عليه وسلم والنهي عن عصيانه، والتحذير من مخالفته؛ فأنت لو سألت هؤلاء القائلين بوجوب الأخذ بحديث الآحاد في الأحكام عن الدليل عليه لاحتجوا بهذه الآية السابقة وغيرها، فما الذي حملهم على استثناء العقيدة من وجوب الأخذ بها وهي داخلة في عموم الآيات، إن تخصيصها بالأحكام دون العقائد تخصيص بدون مخصص وذلك باطل، وما لزم منه باطل فهو باطل.

ب. **موقف الألباني من صيغ الآداء وطرق التحمل:** لم تستفض النقول عن الشيخ الألباني حول مبحث طرق التحمل حسب تتبعي ويبدو أنه يأخذ بمذهب الجمهور في كل واحدة منها، ولو كان له مذهب مغاير لما قال به الجمهور في كل واحدة منها لصرح به أو ظهر رأيه في بعض كتبه، لذلك فالذي يظهر لي أن الشيخ لم يخالف ما استقر عند جمهور المحدثين في كل نوع من الأنواع السابقة الذكر.

عدا في مسألة الوجادة، حيث وقفت على بعض النصوص له في ذلك، والتي تتلخص فيما يلي:

ذهب إلى عدها حجة على الراجح من أقوال علماء أصول الحديث، ولا قائل باشتراط اللقاء مع صاحب الكتاب، وإنما يشترط الثقة بالكتاب، وأنه غير مدخول[١]، ويمثل لها بقول سعيد بن أبي بردة بقوله هذا كتاب عمر وجادة، وهي وجادة صحيحة من أصح الوجدات وهي حجة[٢]، ويقول في رواية مخرمة[٣] عن أبيه: والتحقيق هي وجادة من كتابه قاله احمد بن معين وغيرهما، وقال ابن المديني، سمع من أبيه قليلاً كما في التقريب، وقد اخرج له مسلم خلافًا لما سبق عن الحاكم ن وإذا كان يروي ع ن أبيه وجادة من كتابه، فهي وجادة صحيحة وهي حجة.

والتحقيق في هذه المسألة: **أن الوجادة عند الألباني كما يستفاد من تصريحاته حجة على الراجح، وهي بمثابة السماع.**

المطلب الخامس

موقف الألباني من الاحتجاج بالمرسل والمعضل والمعلق والمدلس

أولاً: موقف الألباني من الاحتجاج بمرسل الصحابي: المرسل إما أن يكون خاصًا بالصحابي، وإما أن يكون خاصًا بالتابعي.مراسيل الصحابة عند الألباني حجة[٤]؛ ومعلوم أن الشيخ الألباني رحمه الله يرى أن الصحابة كلهم عدول ، وأنه لا يحتاج إلى بحث عدالتهم .

١. موقف الألباني من مرسل التابعي: يجب أن نشير بداية أن المرسل من أقسام الحديث الضعيف[٥]، ذهب الشيخ الألباني إلى أن الحديث المرسل لا يقبل، وأن السبب في ذلك هو الجهل بحال المحذوف فهو يرى أن

[١] إرواء الغليل، ٢٧٧/٣.

[٢] إرواء الغليل، ٢٤١/٨.

[٣] إرواء الغليل ٤٨/١.

[٤] غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام، ص١٣٣.

[٥] سلسلة الأحاديث الضعيفة ٥٥/١.

اشتراط وروده من وجه آخر مسل هو أن يكون مرسله أخذ العلم من عن غير رجال التابعي الأول وكأن ذلك ليغلب على الظن أن المحذوف في أحد المرسلين هو غيره في المرسل الآخر وهذا رأي الإمام الشافعي رحمه الله، ويبدوا أن الشيخ الألباني قد وافقه عليه، لأنه قال: وهذه فائدة دقيقة لم أجدها في غير كلام الشافعي رحمه الله فحفظها ورعاها فيما يمر بك المرسلات التي يذهب البعض إلى تقويتها لمجرد مجيئها من وجهين مرسلين، دون أن يراعوا هذا الشرط المهم ثم رجح في الأخير سقوط الاستدلال بالمرسل وإن تعددت طرقه، فيقول: ومع أن التحقق من وجود هذا الشرط في كل مرسل من هذا النوع ليس بالأمر الهين فإنه لو تحققنا من وجوده فقد يرد إشكال آخر وهو أنه يحتمل أن يكون كل من الواسطين أو أكثر ضعيفًا، وعليه يحتمل أن يكون ضعفهم من النوع الأول الذي ينجبر بمثله الحديث، ويحتمل أن يكون من النوع الآخر الذي لا يقوي الحديث بكثرة طرقه، ومع ورود هذه الاحتمالات يسقط الاستدلال بالحديث المرسل وإن تعددت طرقه[1]، ثم يضيف قائلاً وهذا التحقيق مما لم أجد من سبقني إليه فإن أصبت فمن الله تعالى وله الشكر، وإن أخطأت فمن نفسي، وأستغفر الله من ذنبي، وبالجملة فالمانع من الاستدلال بالحديث المرسل الذي تعدد مرسلوه أحد الاحتمالين:

الأول: أن يكون مصدر المرسلين واحدًا،

الثاني: أن يكون جمعًا ولكنهم ضعفاء ضعفًا شديدًا.

هذا مع العلم أن الألباني قد يقبل بعض المراسيل لخصوصيتها، كمرسلات إبراهيم النخعي، فهو يرى أنه مهما خفيت الواسطة المحذوفة أو كانت مجهولة، فهذه الجهالة مغتفرة، لنهم جمع من جهة، ومن التابعين بل ومن كبارهم من جهة أخرى وهذه فائدة أخرى سبق أن ذكرتها[2] ويقول الألباني: أن الحسن البصري نفسه قد يروي حديثًا عن صحابي دون أن يسمي من حدثه عنه ثم هو يفتي بخلافه الأمر الذي يشعرنا بأنه هو نفسه كان لا يثق بما يرسله[3].

ثانياً: المعضل وموقف الألباني من الحديث المعضل:

١. **المعضل تعريفه اصطلاحًا:** ما رواه تابع التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم[4] وعرفه الحاكم: وليس كل ما يشبه هذا بمعضل، فربما أعضل أتباع التابعين الحديث، ثم وصلاه أو أرسلاه[5].

٢. مذاهب العلماء فيه وموقف الألباني من الحديث المعضل:

أ. **مذاهب العلماء فيه:** ذهب المحدثون إلى رد الحديث المعضل للجهل بحال الراوي المحذوف من جهة، ولفقد الاتصال من جهة أخرى، حفظًا للأحاديث وصيانة لها عن التزيد والاختلاق، قال الجزجاني: المعضل أسوأ

[1] نصب المجانيق لتسف قصة الغرانيق، ص٤١.

[2] السلسلة الصحيحة ٣١٧/٥.

[3] السلسلة الضعيفة رقم ٣٤١.

[4] الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص٥٨.

[5] معرفة علوم الحديث ص٣٦.

حالاً من المنقطع، وهو أسوأ حالاً من المرسل ولا تقوم به الحجة[1]، وكذلك رده الفقهاء على اعتبار أنه شبيه بالمرسل، لأن كل قطع عندهم يسمى مرسلاً.

ب. **موقف الألباني منه:** يبدو من خلال تصريحات الشيخ الألباني، أن الانقطاع والإعضال أسباب تؤثر قدحًا في صحة الحديث، وجعله في مرتبة الاحتجاج، فالمعضل عنده، وكذا المنقطع من أقسام الحديث الضعيف الذي لا تقوم به الحجة، لفقدان شرط الاتصال[2].

ويأخذ الشيخ الألباني في تضعيف الحديث بما أخذ به أهل الحديث من التضعيف بعلة الإعضال، وهي سقوط راويين في السند على التوالي.

ثالثاً: المعلق وموقف الألباني منه: وهو أن يناط الشيء بالشيء العالي؛ واصطلاحاً: ما حذف من مبتدأ سنده واحد أو أكثر على سبيل التوالي ولو إلى آخر السند[3].

١. مذاهب العلماء فيه وموقف الألباني منها:

أ. مذاهب العلماء: لاشك أن الحديث المعلق، قد فقد شرط الاتصال، مما يجعله مردودًا ساقط الحجة والعمل به للجهل بحال الراوي المحذوف، ولجواز أن يكون غير ثقة، فلما كان هذا الاحتمال لا يقبل الحديث المعلق احتياطًا للأحاديث وصيانة لها عن التزيد والاختلاق، أو الخطأ والغلط[4]، وقد يحكم للحديث المعلق بالصحة والحسن إن عرف المحذوف بأن يجيئ مسمى من وجه آخر، أو يكون في كتاب التزم شرط الصحة كصحيح البخاري ومسلم، فإن للمعلق فيهما حكم خاص.

وقد نقل النووي رحمه الله كلام ابن الصلاح بتمامه، ومنه قوله: ولا شيء من هذا والحمد لله مخرج لما وجد ذلك فيه من حيز الصحيح، وهي موصولة من جهات صحيحة، لا سيما ما كان منها مذكورًا على وجه المتابعة، ففي نفس الكتاب وصلها، فاكتفى بكون ذلك معروفًا عند أهل الحديث.

ب. موقف الألباني منه: ذهب الشيخ الألباني إلى اعتبار أن الحديث المعلق هو نوع من أنواع المنقطع، وهو إشارة إلى الضعف[5]، ومما ينبغي الإشارة إليه أن الشيخ ناصر الدين الألباني قد استفاض في الحديث عن المعلقات التي أوردها الإمام البخاري في صحيحه، وخصها بشيء من التفصيل على غرار المعلقات الأخرى، فنجده يقول: ومن المقرر في علم الحديث أن أحاديث صحيح البخاري، تنقسم إلى قسمين.

القسم الأول: هي التي يسندها البخاري إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أي يسوق أسانيدها متصلة منه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا القسم كله صحيح عند العلماء غلا أحرفًا يسيرة جدًا وهم فيها بعض الرواة؛

---

[1] فتح المغيث، ١/١٥٤.

[2] غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام، ص ٢٧، ٢٨.

[3] علوم الحديث ص٦٩.

[4] الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، ص٢٩٥.

[5] النصيحة بالتحذير من تخريب ابن عبد المنان لكتب الأئمة الراجحة وتضعيفه لمئات الأحاديث الصحيحة، ص١٤٤.

القسم الثاني: هي التي يذكرها بدون إسناد متصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وله صور كثيرة لا مجال لذكرها الآن، وهذا القسم يسمى بالحديث المعلق، وقد اتفقوا أن فيه الصحيح والحسن والضعيف، ولا يمكن العلم بمعرفة رتبة هذا القسم من مجرد إيراد البخاري إياه في صحيحه بخلاف القسم الأول.

اللهم إلا إذا صدر الحديث المعلق بصيغة الجزم مثل قال وروى، وذكر، ونحوها، فإنه يدل على أنه صحيح عنده، وإذا صدر بصيغة التمريض، مثل: تروى وذكر، ونحوهما، فإنه يدل على ضعفه عنده، على أن هذا ليس مطردًا عنده، فكثيرًا ما يصدره بصيغة الجزم ويكون ضعيفًا، وقد يصدره بصيغة التمريض، وهو عنده صحيح لأسباب لا مجال لذكرها الآن، وقد أوردها الحافظ بن حجر في مقدمة فتح الباري، فمن شاء الإطلاع عليه فليرجع إليه، وإنما الطريق الوحيد لمعرفة ذلك الرجوع إلى سند الحديث الذي علقه البخاري، في كتب السنة الأخرى كالسنن وغيرها، فيدرس سنده ثم يعطي ما يستحقه من رتبة، إذا عرفنا هذا فإن كثيرًا من الناس ممن لا علم عندهم بهذا التفصيل في أحاديث البخاري يتوهم أن كل حديث فيه صحيح.

وعلى ذلك فهو ينقل منه بعض الأحاديث المعلقة ثم يعزوها إليه عزوًا مطلقًا فيوهم الناس ما توهمه هو نفسه أن الحديث صحيح، وقد يكون ضعيفًا فيخطئ ويكون سببًا لخطأ غيره من أجل ذلك اتفق علماء الحديث على أنهم إذا نقلوا من صحيح البخاري حديثًا من القسم الثاني أن يشار إلى ذلك بمثل قولهم: رواه البخاري معلقًا أو ذكره البخاري بدون إسناد، وذلك لكي لا يوهموا الناس أن الحديث من القسم الأول الصحيح.

رغم هذا الموقف إلا أننا نجده يلح على ضرورة التفريق في صيغ التحديث التي اعتمدها صاحب الصحيح البخاري، فيقول: إذا أراد طالب العلم أن ينقل شيئًا من هذه الأحاديث فلا يقول فيها: روى البخاري، لأن هذا التعبير خاص بالأحاديث المسندة، وإنما يقول: قال البخاري قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يقول في هذا الجنس روى البخاري كما ذكرنا إلا أن يفيد ذلك بقوله: روى البخاري معلقًا، كما أنه لا يقول في الجنس المسند من الأحاديث قال البخاري : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه يوهم أنه من المعلقات عنده[1].

فالحديث المعلق عند الألباني نوع من أنواع الحديث الضعيف، وهو لا يرتقي إلى مرتبة الاحتجاج، يقول: الحديث المعلق هو نوع من أنواع الحديث المنقطع وهذا يعطي إشارة بالضعف[2].

رابعاً: المدلس وموقف الألباني منه: التدليس اصطلاحاً: التدليس قسمان رئيسان[3] وهما:

١. تدليس الإسناد: عبارة ابن الصلاح في بيان معناه أنه: أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه موهمًا أنه سمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه موهمًا أنه لقيه وسمعه منه، وقريب من هذا حده النووي في التقريب، وابن كثير والعراقي[4].

---

[1] دفاع عن الحديث النبوي والسيرة، ص٢٩.

[2] النصيحة بالتحذير من تخريب ابن عبد المنان لكتب الأئمة الراجحة وتضعيفه لمئات الأحاديث الصحيحة، ص١٤٤.

[3] تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ص١١.

[4] تدريب الراوي١/٢٢٣، مختصر علوم الحديث ص٣٢.

فالتدليس يكون بأمرين: برواية الراوي عمن لقيه ما لم يسمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه بلفظ غير مشعر بالسماع، فلا يقول أخبرنا أو حدثنا، إنما يقول : قال فلان، أو عن فلان؛ ويلتحق بتدليس الإسناد:

أ. **تدليس القطع (أو الحذف)**: أن يحذف الراوي صيغة الأداء، أداء الرواية مثل: قال عن أن، ويقتصر على اسم الشيخ بان يقول: فلان، أو يأتي بالصيغة، ويسكت بعدها ناويًا القطع، بأن يقول قال، ثم يذكر: الشيخ وحينئذ فهو نوعان[1]:

- قطع الصيغة على الراوي مع الاقتصار على اسمه؛
- ذكر الأداة مع السكوت بعدها بنية القطع، ثم يأتي بعدها بالاسم؛

ب. **تدليس العطف**: ومعناه كما ذكره الحافظ السخاوي هو أن يصرح بالتحديث عن شيخ سمع منه، ويعطف عليه شيخًا آخر لم يسمع منه ذلك الذي يرويه، موهما أنه قد سمعه منه، سواء اشتركا في الرواية عن شيخ واحد كما قيده ابن حجر، أم لا[2] وسواء عطف عليه شيخاً أو أكثر، فقد يكون العطف بأكثر من واحد من شيوخه[3].

٢. **حكم الحديث المدلس ومراتب المدلسين وموقف الألباني منها:**

أ. **مذاهب العلماء في الحكم على الحديث المدلس:** اختلف أئمة الحديث في قبول رواية من عرف بالتدليس على ثلاثة أقوال:

- قال بعض الفقهاء وأصحاب الحديث: إن خبر المدلس غير مقبول، وإن صرح بالسماع، لما يتضمنه التدليس من إيهام أو ترك تسمية، وطلب توهم علو الإسناد، وإن لم يكن المرء كذلك[4].
- وقال خلق كثير من أهل العلم خبر المدلس مقبول، لأنهم لم يجعلوه بمثابة الكذاب، ولم يروا التدليس ناقضًا لعدالة الراوي، وقد قال بذلك جمهور.
- وقال آخرون خبر المدلس لا يقبل إلا أن يورده على وجه مبين غير محتمل للإيهام، فإن أورده على ذلك قبل ... واللفظ الذي يرتفع به الإيهام ويزول به الإشكال في رواية المدلس أن يقول : سمعت فلانًا يقول ويحدث ويخبر، أو قال لي فلان، أو ذكر لي، أو حدثني، أو أخبرني من لفظ أو حدث وأنا أسمع، أو قرئ عليه وأنا حاضر، وما يجري مجرى هذه الألفاظ مما لا يحتمل غير السماع وما كان بسبيله[5].

والقول الثالث هو الذي اختاره الخطيب البغدادي، وأقره عليه ابن الصلاح، فقال: والصحيح التفصيل، وان ما رواه المدلس بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع والاتصال حكمه حكم المرسل وأنواعه. وما رواه بلفظ مبين الاتصال نحو : سمعت وحدثنا، وأخبرنا، وأشباهها فهو مقبول محتج به. وفي الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة

---

[1] تهذيب التهذيب٣١٦/٧.

[2] توضيح الأفكار شرح تنقيح الأزهار، ٣٧٥/١.

[3] الموقظة في علم مصطلح الحديث ص٤٨.

[4] الكفاية للخطيب البغدادي ص٣٩٩.

[5] الكفاية في علم الرواية ص٣٩٩.

من حديث هذا الضرب كثير جدًا كقتادة، والعمش، والسفيانيين، وهشيم بن بشير وغيرهم؛ وهذا لأن التدليس ليس كذبًا، وإنما هو ضرب من الإيهام بلفظ محتمل[1].

ب. موقف الألباني من التدليس بأنواعه:

إن نظرة الألباني لأسباب التدليس لا تختلف عن نظرة العلماء السابق بيانها، فهو يقول: إن من المعلوم في الأسباب التي تحمل المدلس على التدليس أن تكون روايته عمن هو أصغر سنًا من باب رواية الأكابر عن الأصاغر فيسقطه حبًا في العلو بالإسناد، أو لعلمه بأنه غير مقبول الرواية عند المحدثين[2].

من المعلوم أن المدلس إذا روى بصيغة عن أنه لا يحتج بحديثه[3]، ويؤكد في موضع آخر أن حكم من ثبت عنه التدليس إذا كان عداً أن لا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث، وبعضهم لا يقبل حديثه مطلقًا، والأصح الأول، كما قال الحافظ بن حجر على تفصيل لهم في ذلك[4].

كما أنه يعتبر أيضاً عنعنة من عرف بالتدليس علة في الحديث تمنع من القول بحسنه كما لا يخفى على العارفين بهذا العلم الشريف[5]، وقد ذكر رأيه في بعض أنواع التدليس حسب نسبتها للأشخاص الذين ثبت في حقهم التدليس، يقول الشيخ: الظاهر أن المراد من تدليس الحسن البصري إنما هو ما كان من روايته عن الصحابة دون غيرهم لأن الحافظ في التهذيب أكثر من ذلك النقول عن العلماء في روايته عن من لم يلقهم، وكلهم من الصحابة ، فلم يذكروا ولا رجلاً واحدًا من التابعين روى عنه الحسن ولم يلقه ويشهد لذلك إطباق العلماء جميعًا على الاحتجاج برواية الحسن ع غيره من التابعين بحيث اني لا أذكر أحدًا أعل حديثًا ما من روايته عن تابعي لم يصرح بسماعه منه[6].

المطلب السادس

القواعد الحقة للتفقه في السنة

يقدم الشيخ الألباني رحمة الله عليه بعض القواعد الأساسية التي لا يستغني عن معرفتها من كان يعنيه أمر التفقه في السنة؛ وهي:

القاعدة الأولى رد الحديث الشاذ: فمن شروط الحديث الصحيح أن لا يكون شاذاً فإن تعريف الحديث الصحيح عند المحدثين هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه

---

[1] علوم الحديث ص٦٧، ٦٨.

[2] الصحيحة ٢/٢٢٣.

[3] غاية المرام، ص٢٥.

[4] مقدمة تمام المنة، ص١٨،١٩.

[5] الصحيحة ٣/٣٤٠.

[6] الصحيحة ٢/٥١١.

ولا يكون شاذا ولا معللا ففي هذه الأوصاف احتراز عن المرسل والمنقطع والشاذ وما فيه علة قادحة مما في روايته نوع جرح[1].

والحديث الشاذ ما رواه الثقة المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه على ما هو المعتمد عند المحدثين لابن حجر وأوضح ذلك ابن الصلاح في " المقدمة ".

ويمكن أن يكون الشذوذ في السند ويكون في المتن.

القاعدة الثانية رد الحديث المضطرب:

" هو الذي تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان أما إذا ترجحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى بأن يكون راويها أحفظ أو أكثر صحبة للمروي عنه أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة فالحكم للراجحة ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب ولا له حكمه.

ثم قد يقع الاضطراب في متن الحديث وقد يقع في الإسناد وقد يقع ذلك في راو واحد وقد يقع من رواة له جماعة والاضطراب موجب ضعف الحديث لإشعاره بأنه لم يضبط[2].

القاعدة الثالثة رد الحديث المدلس:

التدليس ثلاثة أقسام:

١. تدليس الإسناد وهو أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه موهما أنه سمعه.
٢. تدليس الشيوخ وهو أن يروي عن شيخ حديثا سمعه منه فيسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف.
٣. تدليس التسوية وهو أن يجئ المدلس إلى حديث سمعه من شيخ ثقة وقد سمعه ذلك الشيخ الثقة من شيخ ضعيف وذلك الشيخ الضعيف يرويه عن شيخ ثقة.

فيعمد المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول فيسقط منه شيخ شيخه الضعيف ويجعله من رواية شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل كالعنعنة ونحوها فيصير الإسناد كله ثقات ويصرح هو بالاتصال بينه وبين شيخه لأنه قد سمعه منه فلا يظهر حينئذ في الإسناد ما يقتضي عدم قبوله إلا لأهل النقد والمعرفة بالعلل ولذلك كان شر أقسام التدليس ويتلوه الأول ثم الثاني[3].

وحكم من ثبت عنه التدليس إذا كان عدلا أن لا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث وبعضهم لا يقبل حديثه مطلقا والأصح الأول كما قال الحافظ ابن حجر على تفصيل لهم في ذلك فليراجع من شاء كتب " المصطلح "

---

[1] مقدمة ابن الصلاح، ص ٨.

[2] المقدمة، ص ص ١٠٣-١٠٤.

[3] انظر " المقدمة " وشرحها للحافظ العراقي، ص ٧٨ – ٨٢.

القاعدة الرابعة رد حديث المجهول: قال الخطيب[1]:

" المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد "

والمجهول الذي لم يرو عنه إلا واحد هو المعروف بمجهول العين وهذه هي الجهالة التي ترتفع برواية اثنين عنه فأكثر وهو المجهول الحال والمستور وقد قبل روايته جماعة بغير قيد وردها الجمهور كما في " قال : " والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها بل يقال : هي موقوفة إلى استبانة حاله كما جزم به إمام الحرمين ".

وكما يرى الشيخ رحمة الله عليه أنه يمكن أن يتبين لنا حاله بأن يوثقه إمام معتمد في توثيقه؛ ومن ثم يمكن أن تقبل روايته إذا روى عنه جمع من الثقات ولم يتبين في حديثه ما ينكر عليه وعلى هذا عمل المتأخرين من الحفاظ كابن كثير والعراقي والعسقلاني وغيرهم.

القاعدة الخامسة عدم الاعتماد على توثيق ابن حبان:

بما أن المجهول بقسميه لا يقبل حديثه عند جمهور العلماء وقد شذ عنهم ابن حبان فقبل حديثه واحتج به وأورده في " صحيحه "، حيث أنه يورد ابن حبان أنه يورد في صحيحه بناءً على هذه القاعدة المرجوحة جماعة يصرح في ترجمتهم بأنه " لا يعرفهم ولا آباءهم " فقال في الطبقة الثالثة: " سهل يروي عن شداد بن الهاد روى عنه أبو يعفور ولست أعرفه ولا أدري من أبوه "

والخلاصة أن توثيق ابن حبان يجب أن يتلقى بكثير من التحفظ والحذر لمخالفته العلماء في توثيقه للمجهولين، لكن ليس ذلك على إطلاقه كما بيَّنه العلامة المعلمي[2]، مع تعليق الشيخ رحمه الله عليه.

القاعدة السادسة قولهم : رجاله رجال الصحيح ليس تصحيحاً للحديث:

فقول بعض المحدثين في حديث ما: "رجاله رجال الصحيح" أو: "رجاله ثقات" أو نحو ذلك لا يساوي قوله: "إسناده صحيح" فإن هذا يثبت وجود جميع شروط.

وثمة ملاحظة أخرى وهي : أنه قد يسلم الحديث المقول فيه ذلك القول من تلك العلل ومع ذلك فلا يكون صحيحا لأنه قد يكون في السند رجل من رجال الصحيح ولكن لم يحتج به وإنما أخرج له استشهادا أو مقرونا بغيره لضعف في حفظه أو يكون ممن تفرد بتوثيقه ابن حبان وكثيرا ما يشير بعض المحققين إلى ذلك بقوله : " ورجاله موثقون " إشارة إلى أن في توثيق بعضهم لينا فهذا كله يمنع من أن تفهم الصحة من قولهم الذي ذكرنا

والمؤلف كأنه لم ينتبه لهذا كله فجرى في كثير من الأحاديث على تصحيحها لمجرد قول البعض فيها ذلك القول وسنرى في تضاعيف التعليق التنبيه على ذلك

[1] الكفاية، ص ٨٨.

[2] التنكيل، ١/٤٣٧-٤٣٨.

القاعدة السابعة عدم الاعتماد على سكوت أبي داود:

اشتهر عن أبي داود أنه قال في حق كتابه "السنن" : "ما كان في كتابي هذا من حديث فيه وهن شديد بينته وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح"؛ فاختلف العلماء في فهم مراده من قوله : " صالح " فذهب بعضهم –وهذا ما رجحه الشيخ رحمه الله– إلى أنه أراد ما هو أعم من ذلك فيشمل ما يحتج به وما يستشهد به وهو الضيف الذي لم يشتد ضعفه.

فدل على أنه ليس كل ما سكت عليه حسنا عنده لكثرة الأحاديث الضعيفة؛ حتى إن النووي يقول في بعضها : وإنما لم يصرح أبو داود بضعفه لأنه ظاهر "

القاعدة الثامنة رموز السيوطي في " الجامع الصغير " لا يوثق بها:

اشتهر أيضا بين كثير من العلماء الاعتماد على رمز السيوطي للحديث بالصحة والحسن أو الضعف وتبعهم في ذلك الشيخ السيد سابق ونرى أنه غير سائغ لسببين :

١. طروء التحريف على رموزه من النساخ؛

٢. أن السيوطي معروف بتساهله في التصحيح والتضعيف؛

وقد يَّسر الله تبارك وتعالى للشيخ فألف **الجامع الصغير وزيادته** المسمى **بالفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير** قسمين: **صحيح الجامع** و**ضعيف الجامع**.

القاعدة التاسعة سكوت المنذري على الحديث في " الترغيب " ليس تقوية له:

يؤكد الشيخ رحمه الله أن الأصل لا يجوز إيراد الحديث الضعيف إلا ببيان حاله.

القاعدة العاشرة تقوية الحديث بكثرة الطرق ليس على إطلاقه:

من المشهور عند أهل العلم أن الحديث إذا جاء من طرق متعددة فإنه يتقوى بها ويصير حجة وإن كان كل طريق منها على انفراده ضعيفا ولكن هذا ليس على إطلاقه بل هو مقيد عند المحققين منهم، وعلى هذا فلا بد لمن يريد أن يقوي الحديث بكثرة طرقه أن يقف على رجال كل طريق منها حتى يتبين له مبلغ الضعف فيها.

القاعدة الحادية عشرة لا يجوز ذكر الحديث الضعيف إلا مع بيان ضعفه:

ألف الكثير من المؤلفين ولا سيما في العصر الحاضر على رواية الأحاديث المنسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم دون أن ينبهوا على الضعيفة منها جهلا منهم بالسنة أو رغبة أو كسلا منهم عن الرجوع إلى كتب المتخصصين فيها.

ويرى الشيخ رحمه الله أن من يفعل ذلك فهو أحد رجلين:

١. إما أن يعرف ضعف تلك الأحاديث ولا ينبه على ضعفها

٢. وإما أن لا يعرف ضعفها فهو آثم أيضا لإقدامه على نسبتها إليه صلى الله عليه وسلم " دون علم.

القاعدة الثانية عشرة ترك العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال:

اشتهر بين كثير من أهل العلم وطلابه أن الحديث الضعيف يجوز العمل به دون خلاف في فضائل الأعمال؛ فهذه شروط ثلاثة مهمة لجواز العمل به:

١.أن لا يكون موضوعاً.

٢.أن يعرف العامل به كونه ضعيفاً.

٣.أن لا يشهر العمل به.

وخلاصة القول أن العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال لا يجوز القول به على التفسير المرجوح إذ هو خلاف الأصل ولا دليل عليه ولا بد لمن يقول به أن يلاحظ بعين الاعتبار الشروط المذكورة وأن يلتزمها في عمله والله الموفق؛ ومن شاء زيادة بيان وتفصيل في هذا البحث الهام فليراجع المقدمة[١]."

القاعدة الثالثة عشرة لا يقال في الحديث الضعيف : قال " صلى الله عليه وسلم " أو : ورد عنه ونحو ذلك:

قال النووي[٢] في: "قال العلماء المحققون من أهل الحديث وغيرهم : إذا كان الحديث ضعيفا لا يقال فيه: قال رسول الله " صلى الله عليه وسلم" أو: فعل أو: أمر أو: نهى أو: حكم وما أشبه ذلك من صيغ الجزم وكذا لا يقال فيه: روى أبو هريرة أو: قال أو: ذكر.. وما أشبهه وكذا لا يقال ذلك في التابعين ومن بعدهم فيما كان ضعيفا فلا يقال في شئ من ذلك بصيغة الجزم وإنما يقال في هذا كله: روي عنه أو: نقل عنه أو: حكي عنه.. أو: يذكر أو: يحكى.. أو: يروى وما أشبه ذلك من صيغ التمريض وليست من صيغ الجزم؛ قالوا : فصيغ الجزم موضوعة للصحيح أو الحسن وصيغ التمريض لما سواهما.

القاعدة الرابعة عشرة وجوب العمل بالحديث الصحيح وإن لم يعمل به أحد:

قال الإمام الشافعي رضي الله عنه في "رسالته " الشهيرة : " إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الإبهام بخمس عشرة فلما وجد كتاب آل عمرو بن حزم وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " وفي كل إصبع مما هنالك عشر من الإبل " صاروا إليه قال : ولم يقبلوا كتاب آل عمرو بن حزم – والله أعلم – حتى يثبت لهم أنه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

وفى هذا الحديث دلالتان : إحداهما قبول الخبر والأخرى قبول الخبر في الوقت الذي يثبت فيه وإن لم يمض عمل أحد من الأئمة بمثل الخبر الذي قبلوا ودلالة على أنه لو مضى أيضا عمل من أحد من الأئمة ثم وجدعن النبي صلى الله عليه وسلم خبرا يخالف عمله لترك عمله لخبر رسول الله ودلالة على أن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يثبت بنفسه لا بعمل غيره بعده[٣].

القاعدة الخامسة عشرة أمر الشارع للواحد أمر لجميع أفراد الأمة:

إذا خاطب الشارع الحكيم فرداً من الأمة أو حكم عليه بحكم فهل يكون هذا الحكم عاماً في الأمة إلا إذا قام دليل التخصيص ؟ أو يكون خاصاً بذلك المخاطب؟.

[١] صحيح الترغيب، ١/١٦-٣٦.

[٢] " المجموع شرح المهذب " (١ / ٦٣)

[٣] الرسالة، تحقيق أحمد شاكر، ص ٤٢٢.

اختلف في ذلك علماء الأصول والحق الأول وهو الذي رجحه الشوكاني وغيره من المحققين، قال ابن حزم[1]: "وقد أيقنا أنه صلى الله عليه وسلم بعث إلى كل من كان حيا في عصره في معمور الأرض من إنس أو جن وإلى من يولد بعده إلى يوم القيامة وليحكم في كل عين وعرض يخلقها الله إلى يوم القيامة فلما صح ذلك بإجماع الأمة المتيقن المقطوع به المبلغ به إلى النبي صلى الله عليه وسلم وبالنصوص الثابتة بما ذكرنا من بقاء الدين إلى يوم القيامة ولزومه الإنس والجن وعلمنا بضرورة الحس أنه لا سبيل لمشاهدته عليه السلام من يأتي بعده كان أمره صلى الله عليه وسلم لواحد من النوع وفي واحد من النوع أمراً في النوع كله وللنوع كله.

الخاتمة

ومن ثم يمكن القول أن جهود الشيخ رحمه الله في الحديث روايةً واستنباطاً تتمثل في الآتي:

١. بيان اهتمام الشيخ الألباني بالدليل الشرعي – مفهوماً، واعتناءً، وحجيةً.

٢. موافقة الشيخ الألباني لجمهور الفقهاء في اعتبار الأدلة الشرعية الأربعة "الكتاب والسنة والإجماع والقياس" مع ضم فهم السلف الصالح لمعاني الكتاب والسنة، وأن القياس المخالف للنص لا يعتد به .

٣. لا يقدم العقل على النقل، إذا عارضه العقل.

٤. دعوة الشيخ الألباني إلى الاجتهاد، ونبذ التقليد، ومناشدة الدليل، مع احترام العلماء في ذلك، ونبذ التعصب لهم .

٥. اتضح موقف الشيخ الألباني من الاحتجاج بحديث الآحاد في العقائد والأحكام، وأنه يرى حجية الآحاد في العقائد والأحكام والرد على من خالف ذلك.

٦. الشيخ الألباني لا يرى العمل بالحديث الضعيف مطلقاً، سواء في فضائل الأعمال أو في غيرها .

٧. وتبين مدى اهتمام الشيخ الألباني بالدليل الشرعي ثبوتاً، واستدلالاً، وأنه وإن كان يميل كثيراً إلى مذهب أهل الحديث، والأخذ بظاهر النص، لكنه لا يهمل الأخذ بتفسير النصوص، على مذهب أصل الأصول والفقهاء .

٨. تبين أن موقف الشيخ الألباني من تعارض النصوص، وأنه يذهب إلى مذهب العلماء في البدء بالجمع بين النصوص مهما أمكن، وإلا فالترجيح.

يتضح مما سبق أن الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله يُعد بحق مجدد هذا العصر، وما قاله العلماء الأجلاء في حقه هو بمثابة كلمة حق من الناطقين بالحق وإلى صاحب حق، لذلك لا غرابة أن نجله ونحترمه حياً وميتاً، وأدعو الله تعالى أنني قد أعطيته ما وفقني الله تعالى لذلك.

المراجع

١. معرفة علوم الحديث ، الحاكم النيسبوري ط ٢ ، دار الكتب العلمية ، ١٣٩٧ هـ .

٢. محمد بن إبراهيم الشيباني، حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه، مكتبة السداوي، ١٤٠٧.

٣. مختصر كتاب الألباني وثناء العلماء عليه ، محمد إبراهيم الشيباني ، منشورات مركز المخطوطات ، دت.

---

[1] أصول الأحكام، ٣/٨٨-٨٩.

٤. سلسلة الأحاديث الصحيحة ، وشيئ من فقهها وفوائدها ، الألباني ، مكتبة المعارف للنشر ، الرياض ، ١٤١٥ هـ .
٥. سلسلة الأحاديث الضعيفة ، واثرها السيئ على الأمة ، دار المعارف ، دت .
٦. الكلم الطيب، شيخ الإسلام ابن تيمية، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت،ط ٣، ١٩٧٧.
٧. صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم من التكبير إلى التسليم كأنك تراها، الألباني، ط٢، مكتبة المعارف، الرياض
٨. أبي الحسن محمد حسن عبد الحميد الشيخ، التقريب لعلوم الألباني، نشر دار العواصم، توزيع دار مؤيد، ١٤٢٦.
٩. القول الحسن في كشف شبهات حول الاحتجاج بالحديث الحسن، لأحمد بن أبي لعينين،
١٠. ابن كثير الدمشقي أبو الفداء – أحمد محمد شاكر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، (تعليقات الألباني
١١. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر، ت نور الدين عتر، ط ٢، دار الخير بيروت.
١٢. تمام المنة في التعليق على فقه السنة ، الألباني ، دار إحياء التراث الإسلامي ، الجزائر ، دت .
١٣. محمد بن محمد الجيلاني، الدرر في مسائل المصطلح والأثر مسائل أبي الحسن المصري المأربي للمحدث الألباني، دار ابن حزم
١٤. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ، محمد بن محمد أبو شهبة ، ط 1 ، عالم المعرفة ، جدة ، ١٣٨٣ م .
١٥. غاية المرام في تخريج أحا ديث الحلال والحرام ، الألباني ، ط ٤ ، بيروت ، ١٤١٤ هـ
١٦. الكفاية في علم الرواية ، الخطيب البغدادي ، ت : أحمد عمر هاشم ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٥
١٧. معرفة علوم الحديث ، الحاكم النيسبوري ط 2 ، دار الكتب العلمية ، ١٣٩٧ هـ .
١٨. فتح المغيث، شرح ألفية الحديث، ت : الشيخ صلاح محمد عويضة ، دار الكتب العلمية ، بيروت،١٤١٧ هـ .
١٩. تهذيب التهذيب ، ابن حجر العسقلاني ، ت : الشيخ مأمون شيحة ، ط ١ ، دار المعرفة، بيروت ، ١٤١٧.
٢٠. النصيحة بالتحذير من تخريب ابن عبد المنان لكتب الأئمة الراجحة وتضعيفه لمئات الأحاديث الصحيحة،
٢١. أحمد سعيد، دفاع عن الحديث النبوي والسيرة، ط العلمية للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٦.
٢٢. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس المسمى طبقات المدلسين ، ابن حجر العسقلاني
٢٣. تدريب الراوي في شرح تقريب النووي ، السيوطي، ت : عبد الوهاب عبد اللطيف، ، دار الفكر ، بيروت .دت .
٢٤. توضيح الفكار ، شرح تنقيح الأزهار ، الصنعاني ، دار السعادة ، مصر ، دت .
٢٥. الموقظة في علم مصطلح الحديث، الذهبي، اعتناء عبد الفتاح أبو غدة، ط 1، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠٥.
٢٦. ابن الصلاح البلقيني، مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الإصطلاح، تحقيق : عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، دت.
٢٧. الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، مكتبة المعارف، الرياض،
٢٨. محمد ناصر الدين الألباني، صحيح الترغيب والترهيب، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤١٢هـ.